



**الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي  
مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية**

**The Expected Effects of applying The International  
Financial Report Standard (No.15) on The Accounting  
Conservatism Level in The Egyptian Business  
Environment.**

د/ ياسر زكريا الشافعي  
مدرس المحاسبة بكلية التجارة  
جامعة كفر الشيخ

أ.د/ شوقي السيد فوده  
أستاذ المحاسبة الخاصة المتفرغ  
بكلية التجارة جامعة كفر الشيخ

الباحث

رباب السيد محمود أبو العنين

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ  
المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الثالث  
يناير ٢٠٢١م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>



## ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية.

ولكي يتحقق هذا الهدف تم تناول الإطار النظري للبحث، وإستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، وإختبار فروض البحث، وقد تم إجراء الدراسة الإفتراضية علي عينة من الشركات المساهمة العاملة في قطاع الاتصالات، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية وهما شركتي المصرية للاتصالات، وأورنج، وتم الإعتماد علي برنامج (spss) في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الإفتراضية، وإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد بهدف دراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

وقد توصلت نتائج الدراسة الإفتراضية إلي :

١. وجود أثر ذودلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية.
٢. وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥).
٣. وجود أثر ذودلالة إحصائية لصافي الربح بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على مستوي التحفظ المحاسبي.

## Research Abstract

The presented research aims to study the expected effects of applying the International Financial Report Standards Number 15 on Accounting Conservatism Level in The Egyptian Business Environment.

In order to achieve this aim, the research was divided into two parts, The Theoretical Part to authenticate the research topic and search in the previous efforts in this field, The Applied Part to test the research hypothesis. That was applied upon a sample of Shareholding Companies that are working at Communication Sector, and which exchange shares at the Egyptian Stock; they are Telecom Egypt and Orange. Depending on (SPSS) program of the statistical analysis of the applied study data besides using Simple and Multiple Regression Analysis to study the relationship between the dependent and independent variables.

The research result is:

- There is an effect with statistical significance of applying the International Financial Report Standards Number 15 on Accounting Conservation Level in The Egyptian Business Environment.
- There is an effect with statistical significance between the financial statements items after applying the International Financial Report Standards Number 15.
- There is an effect with statistical significance of Net Profit after applying the International Financial Report Standards Number 15 on Accounting Conservation Level .

## الإطار العام للبحث

## مقدمة البحث

يعد التحفظ المحاسبي أحد القضايا المحاسبية التي نالت إهتمام العديد من الباحثين خلال السنوات الأخيرة، حيث تناوله المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) في فقرته رقم (١٠) حينما أشارت إلى أن الإدارة عليها أن تضع وتطبق سياسة محاسبية تجعل القوائم المالية تتسم "بالحرص". وبالتالي يتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه إختيار السياسات المحاسبية، حيث يدفعها نحو إختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتحافظ على مصالح الأطراف العديدة المرتبطة بها، بصرف النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح. (أبوخرانة، ٢٠١١، ص ٧٨)

ويعرف التحفظ المحاسبي بأنه ميل المحاسبين إلى طلب درجة أعلي من التحقق للإعتراف في القوائم المالية بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة، مثل تضمين الخسائر المستقبلية وليس الأرباح المستقبلية عند التقرير عن الأرباح في القوائم المالية (Basu,1997,p.4).

كذلك أولت المعايير المهنية اهتماماً لعنصر الإيراد وذلك من خلال إصدار معايير تتناول كيفية الإعتراف بالإيراد والطرق المستخدمة للإعتراف به؛ حيث يعد الإيراد من العناصر الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية كالمستثمرين والمحللين الماليين والمراجعين ويستخدم كدليل ومؤشر لتقييم الأداء الإقتصادي للمنشأة، ويساعد مستخدمي القوائم المالية علي إتخاذ القرارات الاقتصادية (IASB,2008, P.7).

وواجهت المعايير السابقة العديد من المشكلات بسبب تعقد طبيعة المعاملات التي لم تؤخذ في الإعتبار عند وضع هذه المعايير (مصطفى، ٢٠١٤، ص.١). ونتيجة لذلك فقد توحدت جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board لمعالجة أوجه القصور والعيوب التي توجد في المعايير التي تحتوي علي طرق الإعتراف بالإيراد، حيث أصدر المجلسان المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 بعنوان "الإيراد من العقود مع العملاء" Revenue From Contracts With Customers، وجاء المعيار ليحل محل جميع المعايير والتفسيرات الدولية المتعلقة بالإعتراف بالإيراد والتمثلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨) "الإيراد"، معيار المحاسبي الدولي رقم (١١) "العقود الإنشائية"، التفسير الدولي IFRIC 13 "برامج ولاء العملاء"، التفسير الدولي IFRIC 15 "اتفاقيات إنشاء العقارات"، التفسير الدولي IFRIC 18 "نقل الأصول إلي العميل" و" SIC "الإيراد - معاملات مقايضة الإعلانات". (خالد، ٢٠١٥، ص٢، ص٣٦)

وتناول البحث الحالي بيان الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية.

## طبيعة مشكلة البحث:

قد زاد إهتمام المحاسبين في الفترة الأخيرة بالتحفظ المحاسبي حيث أصبح يمثل أحد أهم أركان الممارسة العملية، يرجع إهتمام الباحثون بموضوع التحفظ المحاسبي إلي تأثيره الكبير على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وكذلك التقدم الكبير في دراسة العلاقات التعاقدية المكونة للمنشأة وآثارها على التقرير المالي، وزيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً؛ للتأكد من ممارسات إدارة الأرباح في معظم بيانات التقرير المالي، والتقدم الكبير في بحوث أدوات القياس لكثير من الظواهر المالية والمحاسبية من واقع القوائم المالية، وزيادة الجدل بشأن إستخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول. (النجار، ٢٠١٤، ص١٧٩)

ويعد وضع معيار شامل للإعتراف بالإيراد من أكثر المشاكل المحاسبية تعقيداً ويرجع ذلك إلى تنوع طبيعة العمليات والأنشطة الاقتصادية واختلاف عملية الإكتساب باختلاف نموذج الأعمال المطبق لدى المنشأة. كما يواجه وضع معيار شامل للإعتراف بالإيراد مشكلة ضرورة المفاضلة بين إثنين من أهم الخصائص النوعية لجودة معلومات القوائم المالية هما الملاءمة والتمثيل الصادق (Jones and Pagach , 2013,p. 30) . فعند وضع قواعد متحفظة للإعتراف بالإيراد فإن المنشآت سوف تكون مطالبة بمستوى مرتفع من الموضوعية والتمثيل الصادق للتعبير عن حقيقة الجوهر الإقتصادي للمعاملة مما يؤثر سلباً على الملاءمة ( كون الإيرادات المعترف بها غير وقتية وليس لها قيمة تنبؤية)، على الجانب الآخر عند وضع قواعد متساهلة للإعتراف بالإيراد يمكن إستخدام تلك الحرية من جانب الإدارة للتلاعب في عملية الإعتراف بالإيراد من خلال تعجيل أو تأجيل الإعتراف بالإيراد بما يؤثر سلباً على القابلية للتحقق والتمثيل الصادق (كون قيمة الإيرادات المعترف بها في هذه الحالة لا تعكس حقيقة الجوهر الإقتصادي للمعاملة المحققة للإيراد. (Barker and McGeachin , 2015,p.175)

وبناءً على ذلك كثف كلاً من IASB و FASB جهودهما في الفترة الأخيرة لتطوير كيفية المحاسبة عن الإيراد؛ وذلك لحل المشكلات التي واجهت المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية وطرق الإعتراف بالإيراد التي تحتوي عليها هذه المعايير، ونتيجة لذلك تم إصدار معيار جديد للإعتراف بالإيراد في مايو ٢٠١٤ والمتمثل في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 " الإيراد من العقود مع العملاء " (خالد، ٢٠١٥، ص ٣٦، ٣٨). يقابله المعيار المصري رقم (٤٨) الصادر بقرار وزيرة الإستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ ويتم التطبيق الإلزامي له في ٢٠٢٠/١/١م. ويعتمد المعيار الدولي الجديد على مدخل الخطوات الخمس للإعتراف بالإيراد وهي تحديد العقد مع العميل، وتحديد إلتزامات الأداء في العقد، وتحديد سعر الصفقة، ثم تخصيص سعر الصفقة على إلتزامات الأداء، وأخيراً الإعتراف بالإيراد عندما تقوم المنشأة بالوفاء بإلتزامات الأداء .

(Hasanen and Abo Talib, 2014,p.280)

ويتضح للباحثون أن تطبيق المعيار الجديد (الإيراد من العقود مع العملاء) قد يؤدي الي توفير مدخل شامل ونموذج موحد يمكن تطبيقه على كافة المنشآت في الصناعات المختلفة؛ مما يؤدي إلي صعوبة التلاعب في قيمة وتوقيت الإعتراف بالإيراد؛ مما يحد من ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة، كما يساهم المعيار الجديد في حل مشكلة نقص الإرشادات في المعايير السابقة؛ حيث وفر إرشادات كافية وأكثر تفصيلاً لبعض قضايا الإعتراف بالإيراد المعقدة التي كان يصعب فهمها، والتي تستخدمها الإدارة كأداة للتلاعب بالأرباح عن طريق الإعتراف المبكر بالأرباح دون التأكد من تحققها وتأجيل الإعتراف بالخسائر، وقد يؤثر كل ذلك بشكل مباشر علي مستوي التحفظ المحاسبي حيث يتطلب التحفظ المحاسبي تأجيل الإعتراف بالإيراد حتي يتم التأكد التام من زوال ظروف عدم التأكد الخاصة بالإيراد؛ مما يؤدي إلي الحد من التصرفات الإنتهازية للإدارة والقيام بممارسات إدارة الأرباح.

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية ؟

ويحاول الباحثون الإجابة علي السؤال البحثي الرئيسي من خلال الإجابة علي الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

١. هل يوجد فروق جوهرية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15؟

٢. ما مدى تأثير صافي الربح بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 علي مستوي التحفظ المحاسبي؟

#### أهداف البحث:

إتساقاً مع طبيعة مشكلة البحث يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في :

" بيان الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية "

ولكي يتحقق هذا الهدف الرئيسي للبحث لابد من تحقيق الأهداف البحثية الفرعية التالية:

١. التعرف على الفروق الجوهرية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15.
٢. دراسة مدى تأثير صافي الربح بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 علي مستوي التحفظ المحاسبي.

#### أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

#### تتمثل الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:

١. تمثل الدراسة امتداداً للدراسات المحاسبية التي تناولت التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات.
٢. تسليط الضوء علي أثر معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 علي مستوي التحفظ المحاسبي باعتباره من الموضوعات الحديثة التي مازال يجري عليها كثير من الأبحاث العلمية والعملية

#### تتمثل الأهمية العملية في النقاط التالية:

١. تنبع الأهمية العملية للدراسة من خلال أهمية التحفظ المحاسبي في تقديم معلومات للمستثمرين حول جودة الأرباح المعلن عنها، حيث أن تحفظ الشركة في الإعلان عن الأرباح يشير إلي درجة عالية من جوده الأرباح المعلن عنها، بمعنى تمثيلها لواقع الشركة وقدرتها علي التنبؤ بالمستقبل.
٢. تطبيق المعيار الدولي رقم (١٥) الإيراد من العقود مع العملاء يؤدي إلي توفير إطار شامل للإعتراف بالإيراد، ويساعد في التغلب علي الإنتقادات ونقاط الضعف الموجودة بالمعايير السابقة للإعتراف بالإيراد.

#### فروض البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث والهدف منها يمكن صياغة الفرض البحثي الرئيسي علي النحو التالي:

#### الفرض الرئيسي للبحث :

لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية.

ويندرج تحت هذا الفرض البحثي الرئيسي الفروض البحثية الفرعية التالية :

الفرض الفرعي العدمي الأول: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15.  
الفرض الفرعي العدمي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصافي الربح بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 علي مستوى التحفظ المحاسبي.

#### منهجية البحث:

تحقيقاً لهدف البحث المتمثل في دراسة الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية ويعتمد الباحثون علي المنهج الإستنباطي والإستقرائي كما يلي:

#### أ- المنهج الاستنباطي:

يعتمد الباحثون على المنهج الاستنباطي بغرض بناء الإطار النظري للبحث، وصياغة مشكلة وفروض البحث، وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وكذلك من خلال المراجع الأجنبية والعربية والدوريات والأبحاث العلمية.

#### ب- المنهج الاستقرائي:

يستخدم الباحثون المنهج الاستقرائي في إعداد الدراسة الإفتراضية الذي يعتمد علي أسلوب تحليل المحتوي من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية المنشورة لعينة من شركات الإتصالات .

#### ج- وسيلة البحث:

يعتمد الباحثون علي تحليل القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة في جمع البيانات المطلوبة لإجراء الدراسة الإفتراضية.

#### د- أداة البحث:

يعتمد الباحثون علي استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية والرياضية لاختبار الفروض البحثية مثل أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression وخلافها التي تخدم موضوع البحث

#### مجتمع وعينة البحث:

#### أ- مجتمع البحث

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العاملة في قطاع الاتصالات، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية.

#### ب- عينة الدراسة :

تمثلت عينة الدراسة في شركتي المصرية للإتصالات وأورانج لعام ٢٠١٧ فقط نظراً لتوافر البيانات الخاصة بالشركتين.

## خطة البحث:

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث وهدفة يمكن تقسيم البحث علي النحو التالي:

الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث.

الدراسة الإفتراضية .

خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

قائمة مراجع البحث.

ملاحق البحث.



## ١- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث :

المجموعة الأولى : الدراسات التي تناولت معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

إسم المؤلف تاريخ النشر	عنوان الدراسة	منهجية الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج وتوصيات الدراسة
دراسة (Khamis A.M,) 2014	"Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard (IFRS): Evidence From Egypt "	أجريت الدراسة علي : العاملين في مجال المحاسبة (مديرين الحسابات ، المديرين التنفيذيين) ، وإعتمدت الدراسة علي أسلوب الإستقصاء	من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: إختبار تصور المحاسبين ومراجعي الحسابات المصريين حول تطبيق معيار IFRS 15 . التركيز علي مستوي فهم ووضوح قياس الإيرادات ومدى سهولة تطبيق معيار IFRS 15 عبر القطاعات المختلفة في مصر .	من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : المحاسبين ومراجعي الحسابات المصريين الذين شملهم الإستطلاع لم يكن لديهم معرفة كافية حول IFRS 15 . أشار كل من المحاسبين ومراجعي الحسابات أنهم يخشون الشروط الجديدة للإعتراف بالإيراد التي زادت من حرية التصرف والأحكام المهنية في الإعتراف بالإيرادات وإمكانية تأثيره علي الصناعات المختلفة
دراسة (Al-shatnawi ,2017)	"The Possibility of The Jordanian Industrial Corporations to Apply The IFRS No.15".	أجريت الدراسة علي الشركات الصناعية الأردنية ، وإعتمدت الدراسة الميدانية علي أسلوب الأستقصاء ، وتم توزيع إستمارة إستقصاء علي عينة الدراسة المكونة من ٨٤ فرد من معدي التقارير المالية.	من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: إستكشاف مدى إمكانية تطبيق متطلبات الإعتراف والقياس والإفصاح وفقاً للمعيار IFRS15 في الشركات الصناعية الأردنية إكتشاف العقبات التي تمنع تطبيق معيار IFRS 15 في الشركات الصناعية الأردنية.	من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : إمكانية إلتزام الشركات الصناعية الأردنية بمتطلبات الإعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار IFRS 15 وبناء علي ذلك تلتزم جميع الأطراف بأحكام العقد سواء كان مكتوب أوشفوي وتنفيذ الإلتزامات الواردة بالعقد . إمكانية إلتزام الشركات الصناعية الأردنية بمتطلبات القياس وفقاً للمعيار IFRS 15 وبالتالي تحديد سعر الصفقة بالقيمة التي سوف تحصل عليها الشركة من العقد وتوزيع هذه القيمة علي الإلتزامات الأداء في العقد . إمكانية إلتزام الشركات الصناعية الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار IFRS 15 حيث أنهم لا يقدمون إفصاحات كافية عن العقود مع العملاء

<p>من أهم توصيات هذه الدراسة : تشجيع الشركات علي الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار والتي تزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المحاسبية . تنظيم برامج تدريبية للمحاسبين في الشركات الصناعية الأردنية لفهم وتوضيح متطلبات الإعراف والقياس والإفصاح وفقاً للمعيار IFRS 15.</p>				
<p>من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : يوجد اختلاف بين طريقة الإعراف بالإيراد وفقاً للمعيار IFRS 15 وطرق الإعراف بالإيراد وفقاً للمعايير الحالية الدولية والأمريكية ، حيث يتطلب المعيار الجديد تطبيق نموذج ذو خمس خطوات تتمثل في تحديد العقد مع العميل ، تحديد إلتزامات الأداء بالعقد ، قياس قيمة العملية ، تخصيص ثمن العملية علي إلتزامات الأداء بالعقد ، الإعراف بالإيراد عندما يتحقق إلتزام الأداء . إتفاق جميع مفردات العينة علي أن تطبيق متطلبات المحاسبة عن الإيراد في ضوء المعيار الدولي IFRS 15 يؤدي الي زيادة جودة الأرباح من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح . إتفاق جميع مفردات العينة علي أن تطبيق</p>	<p>من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: دراسة تأثير تطبيق المتطلبات الواردة في معيار التقارير المالية الدولي IFRS 15 علي جودة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية : دراسة تأثير تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار IFRS 15 علي ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية . دراسة تأثير تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار IFRS 15 علي إستمرارية الأرباح في بيئة الأعمال المصرية . دراسة تأثير تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار IFRS 15.</p>	<p>أجريت الدراسة علي اربعة فئات ،الأولي تتمثل في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة ، والثانية المديرين الماليين بصفتهم معدي التقارير المالية ، والثالثة مراجعي التقارير المالية بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، والرابعة مستخدمي التقارير المالية كالمستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم ، وتتكون عينة الدراسة من (١٧٤) فرداً، وتم إختيارهم بأسلوب العينة</p>	<p>" المحاسبة عن الإيراد في ضوء معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ وتأثيره علي جودة الأرباح دراسة نظرية وميدانية)".</p>	<p>دراسة (نوفل، ٢٠١٧)</p>

<p>متطلبات المحاسبة عن الإيراد في ضوء المعيار الدولي IFRS 15 يؤدي الي زيادة جودة الأرباح من خلال تحسين استمرارية الأرباح . من أهم توصيات هذه الدراسة : تعديل وتطوير معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالمحاسبة عن الإيراد مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في المعيار IFRS 15 . عقد العديد من الدورات التدريبية للمحاسبين والمراجعين لفهم متطلبات المحاسبة عن الإيراد في ضوء المعيار IFRS 15 .</p>		<p>الحكمية</p>		
<p>من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : قدم المعيار IFRS15 حلول لبعض المشاكل المحاسبية كالبيع مع حق الرد ، التراخيص والضمانات. يؤثر تطبيق IFRS15 بشكل إيجابي علي جودة المعلومات المحاسبية من حيث ملاءمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والموثوقية والإعتمادية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم. أن المقترحات بتطبيق المعيار IFRS15 تشير إلي التأكيد الواضح علي مدخل التحفظ المحاسبي. من أهم توصيات هذه الدراسة : إجراء المزيد من البحوث الخاصة بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS15 وذلك لتحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي وتحسين ثقة المستثمرين في القوائم المالية .</p>	<p>من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: تحديد متطلبات المعيار IFRS 15 للمحاسبة عن الإيراد ومتطلبات العرض والإفصاح التي تضمنها المعيار. التعرف علي أليات المعيار IFRS15 في علاج المشاكل المحاسبية الخاصة بالإيراد. إجراء دراسة ميدانية لمعرفة آراء عينة الدراسة تجاة أثر تطبيق المعيار IFRS 15 علي جودة التقارير المالية.</p>	<p>أجريت الدراسة علي : إعتمدت الدراسة الميدانية علي أسلوب الاستقصاء ، وتم توزيع إستمارة إستقصاء علي عينة من المهتمين بالمعايير المحاسبية .</p>	<p>تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRS 15 الإيرادات من العقود مع العملاء وأثره علي مصداقية وجودة التقارير المالية(دراسة ميدانية).</p>	<p>دراسة (هاشم، ٢٠١٨)</p>

المجموعة الثانية : الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي في القوائم المالية:

إسم المؤلف تاريخ النشر	عنوان الدراسة	منهجية الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج وتوصيات الدراسة
دراسة (الشرقاوي ، ٢٠١٣)	" إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS (دراسة ميدانية) "	أجريت الدراسة علي : الفئات ذات الصلة الوثيقة بعملية المراجعة والتي تتكون من مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة باعتبارهم الفئة المنوط بها البحث واعتمدت الدراسة الميدانية علي أسلوب الإستقصاء والمقابلات الشخصية لبيانات الدراسة .	من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في إقترح إطار لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS ، ويحقق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية : دراسة تحليلية لدور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي ، في ضوء آليات مختلفة مثل معايير التقارير المالية الدولية IFRS ولجان المراجعة وحوكمة الشركات. إجراء دراسة ميدانية للإطار المقترح في مجال التحفظ المحاسبي	من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : هناك وجهتي نظر بشأن التحفظ المحاسبي أحدهما تعارض التحفظ المحاسبي وتري أنه يؤدي إلي إزدواجية في إعداد التقارير المالية ، تلك الإزدواجية تظهر في الإعتراف الموجل للأرباح والفوري للخسائر ، كذلك فإنه يتناقض مع خاصية الملانمة المعلوماتية. وجهة النظر الأخرى تؤيد التحفظ المحاسبي لتعدد مزاياه حيث أنه يعتبر مقياساً لشفافية إعداد التقارير المالية وسند لمراقبي الحسابات ضد الدعاوي القضائية المرفوعة ضدهم، كما أن التحفظ المحاسبي يفيد مستخدمي المعلومات المالية في الحصول علي المعلومة المناسبة في التوقيت المناسب ، كما أنه يحسن من كفاءة العقود . يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم نظريات ومبادئ المحاسبة منذ العديد من السنوات ، ومصدر هام من مصادر مصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية ٤ . تفعيل دور مراقب الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير الدولية يؤدي إلي زيادة إرتفاع مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية . من أهم توصيات هذه الدراسة : ضرورة اهتمام المجتمع المصري بتطبيق كافة الآليات التي تساعد علي زيادة الأخذ بسياسات التحفظ المحاسبي

<p>من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : توصلت الدراسة الي أدلة تشير إلي إنخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي علي مدار السنوات نتيجة الإلتزام بتطبيق (IFRS).</p>	<p>من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: بيان أثر الإلتزام بتطبيق (IFRS) علي التحفظ المحاسبي.</p>	<p>أجريت الدراسة علي عينة تكون من ١٩٠ شركة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الأسترالية.</p>	<p>" Non-discretionary Conservatism: Evidence and Implications</p>	<p>٢ . دراسة (Lawrence,et al.,2013)</p>
<p>من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : الاسباب التي تم الاعتماد عليها في استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لا تتحقق عند الإلتزام بتطبيق (IAS/IFRS) حيث تظهر ممارسات التحفظ المحاسبي في عدة صور مختلفة يمكن تصنيفها تحت ثلاثة أبعاد رئيسية هي الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي. يؤدي الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية. يؤدي الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلي زيادة جودة التقارير المالية. يؤدي التحفظ المحاسبي إلي تحسين جودة التقارير المالية . من أهم توصيات هذه الدراسة : يوصي الباحث مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعادة النظر في الإطار المفاهيمي ، وأهمية تضمين التحفظ المحاسبي كأحد سمات المعلومات المحاسبية. توجيه منشآت الأعمال بأهمية عدم التخلي عن إصدار تقارير مالية متحفظة للاستفادة من الآثار الإيجابية للتحفظ المحاسبي مع الأخذ في الإعتبار عدم المغالاة في تطبيق تلك الممارسات .</p>	<p>من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: دراسة أثر الإلتزام بتطبيق (IFRS) علي الممارسة العملية للتحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي جودة التقارير المالية وفي إطار تحقيق هذا الهدف يسعى الباحث إلي تحقيق الأهداف الفرعية التالية: - دراسة اثر الإلتزام بتطبيق (IFRS) علي ممارسات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها علي جوده التقارير المالية. تفسير دوافع الاعتماد علي التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.</p>	<p>أجريت الدراسة علي : الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢م حتي ٢٠١٤م واعتمدت الدراسة التطبيقية علي عينة تتكون من ٣٨ شركة.</p>	<p>"أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية - IFRS علي التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية)".</p>	<p>٣ . دراسة (فواد، ٢٠١٦)</p>

<p>٤.دراسة ( زكي، ٢٠١٧ )</p>	<p>" أثر التحفظ المحاسبي علي ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (دراسة ميدانية) "</p>	<p>أجريت الدراسة علي: فنتان الفئة الأولى هي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والفئة الثانية هي معدي التقارير المالية بمجموعة متنوعة من الشركات ، وإعتمدت الدراسة الميدانية علي قائمة الإستقصاء وتم توزيعها علي عينة تتكون من ١٢٠ مفردة</p>	<p>من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: دراسة إختبار أثر التحفظ المحاسبي علي ممارسات إدارة الأرباح في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: دراسة وإختبار أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي علي ممارسات إدارة الأرباح . إختبار العلاقة بين تبني المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتفعيل سياسات التحفظ المحاسبي، وإعكاس ذلك علي ممارسات إدارة الأرباح.</p>	<p>من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : توجد علاقة طردية بين ممارسة التحفظ المحاسبي والحد من ممارسات إدارة الأرباح. يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفعيل ممارسة التحفظ المحاسبي ، حيث تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعض المعالجات عند إصدار معايير (IFRS) والتي تساهم في تفعيل سياسات التحفظ المحاسبي. توجد علاقة طردية بين ممارسة التحفظ المحاسبي والحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وكذلك توجد علاقة طردية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفعيل ممارسة التحفظ المحاسبي ، من أهم توصيات هذه الدراسة : يجب أن تولي الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية إهتماماً خاصاً بالتحفظ المحاسبي وتوفير مزيداً من الإرشادات التفصيلية لضمان الإلتزام بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي من جانب معدي التقارير المالية .</p>
<p>٥.دراسة Mashoka,et ) (al.,2018</p>	<p>"The Effect of Conservatism on Earnings Quality"</p>	<p>أجريت الدراسة علي : عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان من الفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢ م .</p>	<p>من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي: دراسة أثر التحفظ المحاسبي علي جودة الأرباح.</p>	<p>من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : التغير الكبير في مستوى الإستثمار، وزيادة نسبة المستثمرين المؤسسيين ، وتصنيف السوق يؤدي إلي زيادة مستوى التحفظ المحاسبي وبالتالي يقلل من جودة الأرباح. جودة الأرباح تختلف بين الشركات وتتغير من فترة لأخرى وفقاً للتغير في مستوى التحفظ المحاسبي .</p>

## تحليل الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة من وجهة نظر الباحثون:

بالنسبة للمجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

١. أكدت دراسة (khamis A.M,2014) أن المعيار الجديد يؤدي إلى زيادة استخدام التقديرات ومساحة الحكم المهني من جانب معدي القوائم المالية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار السياسات التعاقدية والممارسات التجارية المعتادة للمنشأة لمعالجة المعاملات التجارية وفقاً للجوهر الاقتصادي الحقيقي لهذه المعاملات.
٢. يوفر معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إطاراً شاملاً ومتناسكاً للاعتراف والقياس والإفصاح عن الإيرادات من قبل مختلف المنشآت والصناعات وأسواق رأس المال مما يحسن القابلية للمقارنة كما يوفر المعيار إرشادات تفصيلية لبعض قضايا الاعتراف بالإيراد والتي لم يسبق تناولها بشكل تفصيلي في المعايير السابقة.
٣. أكدت دراسة (نوفل، ٢٠١٧) أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 يؤدي الي زيادة جودة الأرباح من خلال تحسين استمرارية الأرباح وتحسين قابلية الأرباح للمقارنة .
٤. يعتمد IFRS 15 على مفاهيم ومبادئ وأسس تفسر الجانب الإقتصادي الحقيقي للأحداث المتعلقة بالاعتراف بالإيراد.
٥. يجب علي كافة المنشآت الإستعداد لتبني المعيار الجديد من خلال عقد ورش عمل ودورات تدريبية لتدريب وتأهيل المحاسبين لفهم المعيار والتعامل مع الأثار الناتجة من تبنيه.

بالنسبة للمجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

١. تناولت دراسة (الشرقاوي، ٢٠١٣) وجهتي نظر بشأن التحفظ المحاسبي إحداها تعارض التحفظ المحاسبي لإنة يؤدي إلي إزدواجية في إعداد التقارير المالية ، ووجهة نظر أخرى تؤيد التحفظ المحاسبي لتعدد مزاياه حيث يعتبر مقياساً لشفافية إعداد التقارير المالية
٢. كما أكدت دراسة (Lawrence, et al.,2013) أن الإلتزام بتطبيق IFRS يؤدي إلي انخفاض مستوي التحفظ المحاسبي وعلني النقيض توصلت دراسة (فؤاد، ٢٠١٦) إلي أن الإلتزام بتطبيق IFRS يؤدي إلي إرتفاع مستوي التحفظ المحاسبي.
٣. تفعيل دور مراقب الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ظل تبني المعايير الدولية يؤدي إلي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
٤. تساهم معايير التقرير المالية الدولية (IFRS) في تفعيل سياسات التحفظ المحاسبي مما يعكس علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
٥. لا بد من إجراء تعديلات في معايير المحاسبة المصرية لوضع حدود مناسبة لتطبيق التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

## ١-الإطار النظري للبحث

### تعريف وأنواع التحفظ المحاسبي ونماذج قياسية :

يعد التحفظ المحاسبي مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب جميع الأطراف ذوي العلاقة بالتقرير المالي علي إعتبار أن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي نظراً إلي تأثيره الكبير علي دلالة القوائم المالية ولذا تزايد الطلب علي إعداد قوائم مالية أكثر تحفظاً لمواجهة ممارسات إدارة الربح

والتي تزايدت مؤخرًا، ومع وجود دوافع عديدة لإستمرار تطبيق التحفظ المحاسبي تتضح أهمية  
وضرورة قياس مستوي التحفظ المحاسبي وتحديد الدوافع وراء تطبيقه في البيئة المصرية.

(سليمان، ٢٠١٨، ص. ٥٢٢)

### تعريف التحفظ المحاسبي

يعتبر تعريف التحفظ المحاسبي من المفاهيم المثيرة للجدل منذ بداية القرن العشرين، وبالرغم من  
الكثير من الإنتقادات التي تم توجيهها إلي هذا المفهوم ، إلا أنه يلعب دوراً هاماً وكبيراً في الممارسات  
المحاسبية حيث يعتبر التحفظ المحاسبي عنصر أساسي من عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة  
(Hendrikson,2018) وبناءً علي ماسبق يمكن توضيح تعريف التحفظ المحاسبي كما يلي:

أولاً: تعريف التحفظ المحاسبي في ضوء الأطر المفاهيمية الصادرة عن الجهات المهنية المحاسبية

١. عرف مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board) المنبثق عن مجمع  
المحاسبين القانونيين الأمريكي بالفقرة رقم (٣٥) من الإصدار الرابع, APB Statement  
( No.4,1970) التحفظ المحاسبي علي أنه " عدم التأكد المحيطة بعملية إعداد القوائم المالية  
والذي يعكس في الميل نحو الإعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تندية قيم صافي الدخل  
وصافي الأصول "، ووفقاً للفقرة رقم (١٧١) من نفس الإصدار، فقد نشأ مفهوم التحفظ نتيجة  
ظروف عدم التأكد المحيطة بالنشاط الإقتصادي للمنشأة حيث ورد بتلك الفقرة مايلي " غالباً ما  
يتم قياس الأصول والالتزامات في ظل ظروف عدم التأكد، ويكون لدي كل من المديرين  
والمستثمرين والمحاسبين ميل نحو تفضيل أن تكون أي أخطاء محتملة في القياس المحاسبي  
متجهة نحو التقدير بالنقص وليس بالزيادة لكل من صافي الدخل وصافي الأصول. ( Ball and  
(Shivakumar,2005,p.91

٢. عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB من خلال قائمة المفاهيم رقم ٢ FASB  
Concepts التي أصدرها المجلس عام ١٩٨٠ تحت عنوان " الخصائص النوعية للمعلومات  
المحاسبية التحفظ المحاسبي (Conservatism) علي أنه : " رد فعل حذر تجاه حالة عدم التأكد  
المرتبطة بمخاطر الأعمال." (FASB,SFAC No.2 ,1980)

٣. عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التحفظ المحاسبي من خلال إطار إعداد وعرض  
القوائم المالية علي أنه " تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل حالة عدم  
التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للإلتزامات والمصروفات ."، وقد شدد  
مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إطار إعداد وعرض القوائم المالية علي أن ممارسة  
التحفظ المحاسبي لا تعني خلق إحتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها ، أو تقليل متعمد  
للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للإلتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية  
محايدة و عليه فلن تتوفر فيها خاصية المصادقية.(IASB,1989,P.39)

بناءً علي ما سبق يتضح للباحثون أن (أ) الأطر المفاهيمية الصادرة عن الجهات المعنية  
بتنظيم مهنة المحاسبة أدرجت التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

(ب) الأطر المفاهيمية لم تقدم تعريف محدد للتحفظ المحاسبي بل كانت تشير إلي التحفظ المحاسبي  
علي أنه أداة لمواجهة ظروف عدم التأكد والتي تتفق مع الحيادية ولا تسمح بالقياس المبالغ فيه  
أو المنخفض لأي من الأصول والإلتزامات والمكاسب والخسائر، وهذا ما دفع الباحثون نحو بذل  
مزيد من الجهد لتعريف التحفظ المحاسبي.



## ثانياً: تعريف التحفظ المحاسبي في ضوء جهود الباحثين:

١. عرف (Watts,2003a,p.208) التحفظ المحاسبي بأنه " فرق التحقق المطلوب للإعتراف بالأرباح مقابل الخسائر".
٢. عرف (Smith&Skousen,2017) التحفظ المحاسبي بأنه " تفضيل المحاسب للطرق المحاسبية التي تؤدي إلى التقرير عن القيم الأقل لحقوق الملكية".

ومما سبق يتضح للباحثون أنه بالرغم من إختلاف وجهات النظر المستخدمة لتحديد مفهوم التحفظ المحاسبي، إلا أن مضمونها يفرض علي المحاسب القيام بممارسة درجة معقولة من الحذر للإعتراف بالعمليات المحاسبية والمالية، ولكن ذلك لا يعني المبالغة في تخفيض القيمة الحقيقية للأصول التي تمتلكها الشركة وإيراداتها، أو المبالغة في المصروفات التي تنفقها الشركة، لأن ذلك سيؤدي إلى تغيير وتشوية المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية مما يجعلها غير قابلة للمقارنة وبالتالي يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه البيانات.

ومن خلال ما سبق يمكن للباحثون تعريف التحفظ المحاسبي علي أنه: " الإختيار بين السياسات والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها التي من شأنها تدنية قيمة الأصول والإيرادات والمبالغة في قيمة المصروفات والإلتزامات، من خلال الإعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الإعتراف بالأرباح إلا بعد الحصول علي الأدلة الكافية لتحقيقها".

### أنواع التحفظ المحاسبي :

إهتمت العديد من الدراسات (Hansen et al.2018; Roychowdhury and Martin,2013; Vyas, 2011; ؛ فؤاد، ٢٠١٦) بالتمييز النوعي للتحفظ المحاسبي، وقد إعتمدت في ذلك علي الممارسات العملية للتحفظ المحاسبي وفقرات (IFRS)، وبناءً علي ذلك يمكن التمييز بين نوعين من التحفظ المحاسبي:

### التحفظ المشروط Conditional Conservatism

يعرف التحفظ المشروط بالتحفظ البعدي Ex-post Conservatism أو التحفظ المعتمد علي الأخبار و"يعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند وقوع أحداث غير سارة وعدم الإعتراف بزيادة القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث سارة إلا إذا توفر دليل عن تحققها بمعنى توقيت الإعتراف غير المتماثل لكل من الأخبار السارة وغير السارة في الربح المحاسبي" (Beaver and Ryan,2005,p.269 ; Lara et al.,2011,p.248 ; Ball et al.,2013,p.756 ; Ruch and Taylor,2014,p.4). كما بدأ الباحثون حديثاً وصف التحفظ المشروط بالتحفظ الإلزامي Non-Discretionary Conservatism بإعتباره أحد أنواع التحفظ التي لا يتاح فيها للإدارة فرصة الإختيار من بين الطرق المحاسبية عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية. (Lawrenc et al.,2013) ( ; Tong, 2005)

### التحفظ غير المشروط Un conditional Conservatism

يعرف التحفظ غير المشروط بالتحفظ القبلي Ex-Ante Conservatism أو التحفظ المستقل عن الأخبار و" يعني أن يكون التحفظ مستقلاً عن وقوع الأحداث بمعنى أن يتم تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها علي مدار عمرها الإنتاجي بشكل يؤدي إلى نشأة شهرة داخلية غير مسجلة (Beaver and Ryan,2005,p.269; Ball et al.,2013,p.756 ; Ruch and Taylor,2014,p.4). يصف الباحثون هذا النوع من التحفظ حديثاً بالتحفظ الإختياري

Discretionary Conservatism حيث يمثل وجود فرصة أمام الإدارة للإختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية التي تقع ضمن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAPs ، بحيث تؤدي هذه الإختيارات إلي تخفيض مستمر بشكل ثابت في المكاسب المتراكمة وتراكم صافي الأصول خلال فترة زمنية معينة. ( Roychowdhury and Martin,2013 ; Lin,2006 ;Tong,2005 )

#### مقاييس مستوي التحفظ المحاسبي:

إعتمد الباحثون في تحديد مقاييس التحفظ علي المقاييس الاكثر شيوعاً وقبولاً وفيما يلي شرح لهذه المقاييس: ( الجرف ،٢٠١٤ ، ص١٦ )

١. نموذج Basu 1997 : يعرف أيضاً بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر وهو جوهر التحفظ المحاسبي حيث تؤدي المكاسب إلي زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلي تخفيضها ، ويتم قياس التحفظ من خلال سرعة الإستجابة لهذه المكاسب والخسائر، أي أن التحفظ المحاسبي يعمل علي عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الإقتصادية، فتنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ Basu بأن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح نفس الفترة، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة .

٢. مدخل القيمة الدفترية إلي القيمة السوقية : يعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول وتستخدم نسبة القيمة الدفترية إلي القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، وقد أشارت عدة دراسات (Givoly&Hany,2000;Hamdan,2011) إلي أن إنخفاض نسبة القيمة الدفترية إلي القيمة السوقية لأقل من الواحد الصحيح عبر فترة زمنية يشير إلي إستخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول ، فالتحفظ المحاسبي يعمل علي تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب ، وهو جوهر التحفظ الذي نادى به النظرية المحاسبية.

٣. المدخل المستند للإستحقاقات : المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الربح ، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلي إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح ، بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت علي تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

٤. مؤشر التحفظ (C-Score) : تم تطوير هذا المؤشر من قبل (Penman&Zhang,2002) ويهدف إلي قياس تأثير التحفظ المحاسبي علي الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلي نسبة الإحتياطات السرية إلي صافي الأصول التشغيلية ، وتشير زيادة الإحتياطات السرية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلي أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها ، وبالتالي فإن إرتفاع مؤشر (C-Score) يعني زيادة درجة التحفظ.

#### السمات العامة للمعيار الدولي رقم (١٥)

خطوات الاعتراف بالإيراد وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء

وفقاً للمعيار الدولي IFRS 15 يتم الاعتراف بالإيراد من خلال إتباع نموذج جديد للمحاسبة عن الإيراد يطلق عليه نموذج الخطوات الخمس وتتمثل هذه الخطوات في تحديد العقد مع العميل ،

تحديد التزامات الأداء في العقد مع العميل ، تحديد سعر الصفقة (المعاملة)، تخصيص (توزيع) سعر الصفقة على التزامات الأداء ، الإعراف بالإيراد عندما يتم الوفاء بالتزامات الأداء. (IASB,2014,IFRS.15)

الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل: تم تعريف العقد في المعيار في الفقرة رقم (١٠) بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينتج عنه حقوق والتزامات واجبة التنفيذ نتيجة لإلزامية العقد القانونية، ومن الممكن أن يتخذ العقد صوراً عديدة فقد يكون في صورة مكتوبة أو شفوية أو ضمنية وفقاً للممارسات التجارية المعتادة للمنشأة.

ونص المعيار في الفقرة رقم ٩ علي أنه يتم تطبيق المعيار الجديد على العقد الذي ينشأ بين المنشأة والعميل (الذي يقع داخل نطاق المعيار ) إذا استوفى كافة الشروط التالي : تم الموافقة على العقد من أطراف العقد كتابياً أو شفوية أو ضمناً وفقاً للممارسات التجارية المعتادة في المنشأة أو الصناعة على العقد، قدرة المنشأة على تحديد حقوق كل طرف، قدرة المنشأة على تحديد شروط الدفع مقابل تسليم السلع أو تأدية الخدمات المتفق عليها للعميل ،.يكون العقد له جوهر تجارى . (IFRS 15:P.12)

الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء المنفصلة في العقد: عرف المعيار في الفقرة (٢٢) (IFRS 15:P.15) إلزام الأداء بأنة تعهد من المنشأة للعميل لنقل أي مما يلي :

١. سلعة أو خدمة ( مجموعة من السلع أو الخدمات ) منفصلة أو مميزة.  
٢. مجموعة من السلع أو الخدمات المنفصلة ولكنها متشابهها إلي حد كبير والتي يتم نقلها إلي العميل باستخدام نفس الطريقة علي مدي فترة زمنية معينة ، وحددت الفقرة ٢٣ من المعيار الشروط الواجب توافرها لإعتبار أن مجموعة من السلع أو الخدمات لها نفس طبيعة النقل إلي العميل وهي :

أ-كل سلعة أو خدمة منفصلة في هذه المجموعة أو السلسلة التي تعهدت المنشأة بنقلها إلي العميل تمثل إلزام أداء يتم الوفاء به خلال فترة زمنية محددة.  
ب- يتم استخدام نفس طريقة قياس مدي تقدم المنشأة في الوفاء بالتزامات الأداء سوف تستخدم لكل سلعة أو خدمة منفصلة في هذه السلسلة من السلع والخدمات.

حدد المعيار في الفقرة ٢٧ الشروط التي يجب توافرها حتي يتم إعتبار السلعة أو الخدمة منفصلة أو مميزة عن غيرها من السلع والخدمات وهي ( IFRS 15:P.16) :

١. إذا قام العميل بالاستفادة من السلعة أو الخدمة بمفردها أو باستخدام غيرها من الموارد والتي يمكن للمنشأة توفيرها بسهولة للعميل ( وهي تلك الموارد التي يمتلكها العميل والتي يستطيع الحصول عليها سواء من نفس المنشأة أو من منشآت اخري).

٢. أن تكون تعهدات المنشأة بنقل السلع والخدمات يكون منفصل ومحدد بشكل مستقل عن باقي التعهدات في العقد، وفي الفقرة ٢٩ من المعيار أشارت إلي بعض المؤشرات التي تدل علي ذلك ومنها ( IFRS 15:P.17):

أ-لا تقوم المنشأة بتقديم خدمة تجمع بها جميع السلع والخدمات التي يحتوي عليها العقد .  
ب- السلعة أو الخدمة لا تعدل بشكل جوهري في أي من السلع أو الخدمات الأخرى المتفق عليها في العقد.

ت- لا تكون هذه السلع أو الخدمات معتمدة إعتقاداً كبيراً أو متداخلة مع السلع أو الخدمات الأخرى التي يحتوي عليها العقد.

الخطوة الثالثة : تحديد سعر الصفقة (المعاملة): عرف المعيار سعر الصفقة (المعاملة) في الفقرة رقم ٤٧ (IFRS 15: P 21) علي أنه قيمة المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه في مقابل نقل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلي العميل، ويتم إستبعاد المبالغ التي تم تحصيلها من قبل المنشأة بالذيادة عن أطراف أخرى مثل (ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة ) ، ومن الممكن أن يكون سعر المعاملة عبارة عن قيمة ثابتة أو متغيرة أو كليهما معاً. يتأثر تقدير سعر المعاملة بطبيعة وتوقيت وقيمة المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه من العميل .

تعد خطوة تحديد سعر الصفقة هي الأكثر أهمية وتعقيداً في نموذج الخطوات الخمس للاعتراف بالإيراد كونها تحدد قيمة المقابل الذي تخصصه المنشأة على التزامات الأداء في العقد، والذي سوف يتم الاعتراف به في نهاية المطاف كإيراد عند الوفاء بالالتزامات الأداء مستقبلاً . ويمكن أن يكون سعر الصفقة مقابل ثابت ، وفي بعض الأحيان قد يكون مقابل متغير أو في شكل آخر بخلاف النقدية أو كلاهما معاً (محمد، ٢٠١٧، ص.٩٢) .

ووفقاً لما جاء في الفقرة رقم ٤٨ (IFRS 15: P 21) يتم عند تحديد سعر الصفقة الأخذ في الاعتبار تأثير كافة العناصر الآتية:

- أ- المقابل المتغير والقيود المفروضة على الاعتراف بالإيراد للمقابل المتغير .
- ب- وجود عنصر أو مكون تمويل جوهري في العقد مع العميل ( القيمة الزمنية للنقود )
- ج- المقابل غير النقدي .
- د- المقابل المستحق للعميل من المنشأة .

الخطوة الرابعة: تخصيص (توزيع) سعر الصفقة على التزامات الأداء :نصت الفقرة رقم ٧٣ من المعيار ( IFRS 15: P.26 ) علي أن الهدف من تخصيص (توزيع) سعر الصفقة (المعاملة) هو أن تقوم المنشأة بتخصيص سعر الصفقة على كل إلتزامات الأداء المنفصلة الموجودة في العقد مع العميل، لكي تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها نتيجة نقل السلع أو تأدية الخدمات، والتي سيتم الاعتراف بها كإيراد مستقبلاً عند الوفاء بالتزام الأداء من خلال نقل السلعة أو تأدية الخدمة. ويتم تخصيص سعر الصفقة على كافة التزامات الأداء بإستخدام أسعار البيع المستقلة أو المنفصلة (Stand-alone selling prices) للسلع أو الخدمات المتفق عليها، ويعرف سعر البيع المستقل في الفقرة رقم ٧٧ من المعيار ( IFRS 15: P.27 ) بأنه السعر الذي تبيع به المنشأة السلعة أو الخدمة المتفق عليها بشكل منفصل (أي بدون إدراجها في العقد) للعميل ، وتعتبر الطريقة الأمثل لتحديد سعر البيع المستقل هي ملاحظة سعر السلع أو الخدمات المشابهة التي يتم بيعها بصورة منفصلة لنفس العميل أو عملاء متشابهين في ظل نفس الظروف .

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أوكلما ) يتم الوفاء بالتزام الأداء: تقوم بالإعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزامات الأداء من خلال نقل سلعة أو تقديم خدمة للعميل وبالتالي يتم نقل السيطرة علي السلعة أو الخدمة من المنشأة للعميل ، وأوضحت الفقرة رقم ٣٣ مفهوم السيطرة علي إنه القدرة علي إستخدام الأصل والحصول علي جميع المنافع الناتجة عن إستخدامه كما إنها تشمل القدرة علي منع المنشآت الأخرى من إستخدام الأصل والإنتفاع منه. ( IFRS 15:P.17)

#### التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

جرت العادة علي التحفظ في الإعتراف بالإيراد حيث أن المبدأ العام للإعتراف بالإيراد وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عام هو ألا يتم الإعتراف بالإيراد حتي يتم إكتساب وتكون القيمة متحققة أو قابلة للتحقق . فالتحفظ المحاسبي يزيد من جودة التقارير المالية حيث أنه يشير إلي تخلي المحاسب

عن النظرة التفاضلية عند الاختيار بين الطرق المحاسبية حيث يتم الاعتراف بكافة الخسائر أو الأعباء المحتملة مع عدم الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات ما لم تكن محققة بالفعل وذلك من أجل الحد من الممارسات الإنتهازية لإدارة الشركة ، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالعمل مع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) بعنوان " الإيراد من العقود مع العملاء" والذي يهدف إلي تطوير متطلبات الاعتراف بالإيراد من تعريف الأصول والإلتزامات وليس عملية الإكتساب. (Bromwich et al.,2010; Wagenhofer,2014)

وقد إتفقت العديد من الدراسات السابقة (حسين ، ٢٠١٧، ص.٩٩٢؛ الرشيد ، ٢٠١٦، ص.٢٦٣؛ Wagenhofer,2014) علي أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) حافظ علي ثلاثة مظاهر من مظاهر التحفظ وهي :

١. يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تقوم المنشأة بالوفاء بالإلتزام التعاقد ( الفقرة ٣١ )
٢. يتم قياس الإلتزام التعاقد بسعر الصفقة (الفقرة ١٦) والتي تخضع للتعديل للعقد الملزم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) (IFRS 15,BC296)
٣. يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون محتملاً (الفقرة ٥٦)

يعتبر الاعتراف بالإيراد عندما تقوم المنشأة بالوفاء بالإلتزام التعاقد أكثر تحفظاً من مدخل الاعتراف بالإيراد علي أساس النشاط أي كلما قامت المنشأة بالأنشطة التي تساعد علي تنفيذ العقد فوفاً للمعيار الدولي رقم (١٥) يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم نقل سيطرة علي السلعة أو الخدمة من المنشأة للعميل ولكن عند الاعتراف بالإيراد علي أساس النشاط من الممكن أن تقوم المنشأة بتسريع الاعتراف بالإيراد عن طريق زيادة أنشطتها في نهاية الفترة من خلال مخزون الإنتاج التام أو مخزون الإنتاج تحت التشغيل دون نقل سلعة للعميل.

كما أن قياس الإلتزامات الأداء بالعقود مع العملاء تقاس في تاريخ الاعتراف بها اعتماداً علي التكلفة التاريخية وتعتبر الإلتزامات في هذه الحالة أكثر تحفظاً من المدخل الذي يقوم علي أساس قياس الإلتزام مبدئياً بسعر الإنهاء . فوفاً لمتطلبات هذا المعيار يتم تطبيق الإجراءات المحاسبية للقياس المحاسبي بخسائر الإضمحلال في الربح أو الخسارة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المعترف بها للمبلغ المتبقي من المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه في عملية تبادل السلع والخدمات المتعلقة بالأصل مخصوماً منه التكاليف المرتبطة مباشرة بتقديم تلك السلع أو الخدمات والتي يتم الاعتراف بها كمصروف بالتالي يتم السماح بالاعتراف الفوري بالخسائر المتوقعة دون الاعتراف الفوري بالمكاسب المتوقعة.

كما يتطلب أن لا يتم الاعتراف بالإيراد إلا في حالة وجود توقع كافي أو محتمل (الفقرة ٥٦) بأن هناك منافع إقتصادية سوف تتدفق إلي المنشأة ويعتبر ذلك أكثر تحفظاً مقارنة بعدم وجود هذا الشرط . وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلي التحفظ فيما يتعلق بشرط الإحتمالية المرتفعة Highly probable.

وأشارت دراسة (كعموش ، ٢٠١٨، ص.٦٣٨) أن هناك تحرك من قبل المعايير الدولية للاعتراف ببعض الأخبار الجيدة المتوقعة بجانب الأخبار السيئة متي توافرت شروط الاعتراف التي تحددها المعايير فتناول معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) الإيراد من العقود مع العملاء إمكانية الاعتراف بإيراد العقد المتغير والذي قد يتوقف علي واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية إذا كان لدي المنشأة تأكيد معقول بتحقق ذلك الإيراد ، وقد قدم المعيار مثلاً علي ذلك وهو القيمة المتغير من العقد والمتعلق علي شرط مثل خصم الكمية أو تحقيق عائد متوقف علي أداء مستقبلي . وبالنظر إلي ما قدمه

المعيار في هذا الصدد نلاحظ أنه يطابق مبدأ التحفظ فيما يتعلق بالإعتراف بالمصروفات والخسائر ولكن بالتطبيق علي الإيراد والمكاسب .

وتوصلت مناقشة تطوير الإطار المفاهيمي المطور في مارس ٢٠١٨ بأن مشكلة التحفظ تكمن في عدم التماثل الذي يحدث في القياس بالمصروفات والخسائر مقارنة بالإيرادات والمكاسب الأمر الذي يترتب عليه التأثير علي الحيادية . وقد إنتهي المجلس عند تطوير الإطار الأخير إلي أن التحفظ هو أمر مرغوب فيه والذي يعني أخذ الحيطة عند إعداد الأحكام والتقديرات في ظل ظروف عدم التأكد ولكن ليس فقط فيما يخص الأخبار السيئة

ولكن أيضاً الأخبار الجيدة وبالتالي فإن وجهة النظر التي تبناها المجلس بشأن التحفظ إنما هي أقرب لزيادة درجة بذل العناية المهنية عند إعداد التقديرات وعمل الأحكام الخاصة بالتقديرات والإعتراف بالعناصر غير المؤكدة الحدوث سواء تعلقت بأخبار سيئة أو أخبار جيدة.

وأوضحت دراسة (محمد، ٢٠١٧، ص.١٣٩) إنه عند قيام واضعي المعايير بإصدار معيار جديد للاعتراف بالإيراد يقومون بالمفاضلة بين خفض السلطة التقديرية وزيادة التمثيل الصادق للجوهر الاقتصادي للمعاملات والقابلية للتحقق وإنخفاض معلوماتية الأرباح وإنخفاض ممارسات إدارة الأرباح من جهة , وزيادة مستوى السلطة التقديرية وتحسين القابلية للمقارنة وزيادة معلوماتية الأرباح وانتشار ممارسات إدارة الأرباح من جهة أخرى . وتؤكد نتائج الدراسات السابقة على أنه غالبية المعايير الجديدة للاعتراف بالإيراد تم إصدارها لتخفيض ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي.

ويعتقد الباحثون أن تطبيق المعيار الدولي رقم (١٥) الإيراد من العقود مع العملاء الذي يعتمد علي مدخل الأصول والإلتزامات يمنع من تسجيل قيم معينة لا تعبر بصدق عن حقيقة المعاملات الإقتصادية التي حدثت بالفعل في القوائم المالية مما قد يؤدي إلي توفير قوائم مالية تعكس بشكل أكثر دقة أداء الشركة الفعلي مما يقلل من التلاعب في الإعتراف بالإيراد ويحد من ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي.

ويعتمد المعيار عند قياس المقابل غير النقدي وتقدير القيمة المتغيرة في سعر الصفقة وتقدير سعر البيع المنفصل للسلع أو الخدمات علي الأحكام والتقديرات الشخصية والتي قد يراها بعض الباحثين أنها سبب لزيادة ممارسة إدارة الأرباح والتلاعب في قيمة الإيراد من قبل المديرين ولكن من وجهة نظر الباحثة أن المعيار قد وضع العديد من الإرشادات الكافية والأكثر تفصيلاً لتسهيل وتوضيح الممارسات المحاسبية للإعتراف بالإيراد للحد من حدوث تلاعب أو أخطاء جوهرية في قيمة وتوقيت الإعتراف بالإيراد وأكد المعيار علي ضرورة الإفصاح عن أرصدة العقود (الأرصدة الافتتاحية والختامية للمستحقات وأصل العقد والتزام العقد) و الإلتزامات الأداء (نقطة الوفاء بالالتزامات الأداء , شروط الدفع الجوهرية , طبيعة السلع أو الخدمات التي تم نقل السيطرة عليها ) والأحكام والتقديرات الهامه والتغير في هذه التقديرات التي تتم لتطبيق متطلبات الإعتراف بالإيراد وذلك بهدف مساعدة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية علي فهم أفضل لطبيعة ومقدار وتوقيت وعدم التأكد المرتبطة بإيرادات المنشأة مما قد تؤدي إلي الحد من ممارسة إدارة الأرباح ومن ثم زيادة مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

## الدراسة الإفتراضية

### الهدف من الدراسة الإفتراضية

تحديد الأثار المتوقعة لتطبيق معايير التقرير الدولي IFRS 15 على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية ، وذلك من خلال التعرف على بنود القوائم المالية التي تتأثر بتطبيق المعيار وقياس أثر هذه البنود علي مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

### مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العاملة في قطاع الاتصالات، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، حيث تُسارع هذه الشركات لتطبيق معايير التقرير الدولي IFRS كلما صدر أو غُدل معيار منها، ويتم استهداف قطاعات الاتصالات بالدراسة لجمع البيانات من مُنشآت هذا القطاع.

وتتمثل عينة الدراسة في استهداف بعض شركات قطاع الاتصالات، حيث يشتمل قطاع الاتصالات على عدد من الشركات المصرية التي تسابقت لتطبيق معايير التقرير الدولي كما أن هذا القطاع يتمتع بطبيعة خاصة في مجال جني الإيرادات من العقود قصيرة وطويلة الأجل وتتمثل شركات الاتصالات المصرية في ٤ شركات ، وهم المصرية للاتصالات وأورانج وفودافون واتصالات.

(<https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/pages/sector.aspx?SectorId=89>)

ويمكن عرض بيانات المجتمع كما بالجدول (١-٤)

جدول (١-٤) مجتمع الدراسة

م	اسم الشركة	سوق الأوراق المالية المصري
١	المصرية للاتصالات	مدرجة
٢	فودافون	مدرجة
٣	أورانج	مدرجة
٤	اتصالات مصر	غير مدرجة

(<https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/pages/sector.aspx?SectorId=89>)

من جدول (١-٤) يتضح أن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية هي المصرية للاتصالات وفودافون وأورانج، ولقد قامت الباحثة بمراجعة المواقع الالكترونية للبورصة وللشركات الثلاثة المدرجة وتبين أن شركة فودافون لا توجد قوائم مالية متاحة لها على موقع البورصة المصرية ولا على موقع الشركة، ومن ثم تقتصر عينة الدراسة على شركتي المصرية للاتصالات وأورانج، ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول (٢-٤).

جدول (٢-٤) توافر القوائم المالية للعينة المختارة

م	اسم الشركة	القوائم المالية ٢٠١٧	القوائم المالية ٢٠١٨
١	المصرية للاتصالات	متاحة	متاحة
٢	أورانج	متاحة	غير متاحة

(<https://www.mubasher.info/markets/EGX/stocks>)

ويتضح من جدول (٤-٢) أن القوائم المالية لعام ٢٠١٨م لشركة أورنج غير متاحة، وبالتالي تصبح العينة الممكن إجراء التحليل عليها هي شركتين المصرية للاتصالات وأورانج لعام ٢٠١٧ فقط.

### مصادر جمع البيانات

إعتمدت الباحثون في الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة على مصادر مختلفة وفقاً لطبيعة البيانات المطلوبة، وتمثلت البيانات المطلوبة فيما يلي:

- أ- القوائم المالية والإيضاحات المتممة المفصح عنها لشركات العينة المختارة من قطاع الاتصالات عن السنة المالية (٢٠١٧).
- ب- الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.
- ت- المواقع الإلكترونية لشركات العينة المختارة.

### الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الدراسة

تم الإعتماد في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences الإصدار رقم (٢٣) لتحليل البيانات والتعامل مع المتغيرات، وتم الإعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- أ- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: Descriptive Statistics وتتضمن الإحصاءات الوصفية المعلمات الإحصائية الرئيسية لمتغيرات الدراسة كالتوسط المرجح، والتباين، وأدنى قيمة، وأعلى قيمة، والانحراف المعياري.
- ب- تحليل الارتباط: لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- ت- تحليل الإنحدار الأحادي (البسيط): Simple regression تم الإعتماد على هذا الأسلوب لصياغة دالة إنحدار من الدرجة الأولى تصيغ العلاقة التأثيرية لمتغير مستقل واحد والمتغير التابع.
- ث- تحليل الإنحدار المتعدد: Multiple regression تم إستخدام هذا الأسلوب في صياغة دالة الإنحدار بهدف دراسة العلاقة متغيرين مستقلين وأكثر والمتغير التابع، وقد تم إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد وفقاً لأسلوب Enter.

### فروض الدراسة

بهدف الإجابة على السؤال الرئيسي للبحث قام الباحثون بصياغة وإختبار الفرض الرئيسي التالي في صورته العدمية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية.

ويندرج تحت هذا الفرض البحثي الرئيسي الفروض البحثية الفرعية التالية

الفرض الفرعي العدمي الأول: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15.

الفرض الفرعي العدمي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصافي الربح بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 علي مستوي التحفظ المحاسبي.



## متغيرات الدراسة:

### يمكن تحديد وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- المتغير المستقل: يتمثل في تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على البنود ذات الصلة بالقوائم المالية، وتم قياسه من خلال توضيح الفروق بين البنود القوائم المالية المنشورة لشركات العينة العينة المختارة ونفس البنود بعد تعديلها عملاً بمتطلبات المعيار.
- المتغير التابع: يتمثل في مستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ويتم قياسها من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة في سعر السهم السوقي في نهاية كل عام، ثم قسمة القيمة السوقية هذه على القيمة الدفترية لكل شركة، وهذا المقياس ينسب القيمة السوقية للقيمة الدفترية للشركة.

### التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: الإحصاء الوصفي لبيانات القوائم المالية التي سيجري عليها تطبيق خطوات معيار الإيراد، وكذلك سيتم من خلالها قياس مستوي التحفظ المحاسبي، ويمكن تحليل هذه البيانات كما بالجدول التالي رقم (٣-٤).

جدول رقم (٣-٤) التحليل الإحصائي الوصفي لبنود القوائم المالية (الأرقام بالألف جنيه)

م	البند	المصرية للإتصالات	أورانج	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أكبر قيمة
١	الإيرادات	15547308	12677479.6	14112393	2029275	12677479	15547308
٢	تكاليف الإيرادات	9783676	11570396.4	10677036	1263402	9783676	11570396
٣	الربح من التشغيل	5763632	1107083.2	3435357	3292677	1107083	5763632
٤	صافي الربح	558347	1646481.8)	1102414	769427	558347	1646481
٦	المدينين	21210282	1241174.3	11225728	14120291	1241174	21210282
٧	الدائنين	1303429	3957415.5	2630422	1876651	1303429	3957415
٨	اجمالي الأصول	45700980	27449591	36575285	12905680	27449591	45700980
				5			

من خلال جدول (٣-٤) التحليل الإحصائي الوصفي لبنود القوائم المالية التي ستجري عليها التحليلات الإحصائية يتبين أن شركة المصرية للإتصالات حققت أرباحاً تقدر بـ ٥٥٨٣٤٧٠٠٠ فإن أورانج قد حققت خسائر بلغت (٨,١٦٤٦٤٨١)، وكذلك فإن القيمة السوقية لشركة أورانج والبالغة ٧٠٣٥٦٣٨٨٥٢ أكبر من القيمة السوقية للمصرية للإتصالات ٢٢٩٠٨٩٠٠، وذلك مع مراعاة اختلاف حجم رأس المال المستثمر في كلا الشركتين وإجمالي أصول شركة أورانج عن إجمالي أصول المصرية للإتصالات، وهو ما سيتم في الخطوة التالية.

وتمهيداً لتيسير التحليل الإحصائي وتجنباً لتأثير حجم المنشآت قيد الدراسة يتم التخلص من أثر الحجم بقسمة كافة القيم على حجم المنشأة لتفادي أثر الحجم لتصبح القيم كما بالجدول (٤-٤).

جدول رقم (٤-٤) التحليل الإحصائي الوصفي لبنود القوائم المالية بعد استبعاد أثر الحجم

م	البند	المصرية للاتصالات	أورانج	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أكبر قيمة
١	الإيرادات	0.340196	0.461846	.401	.0860	.3	.5
٢	تكاليف الإيرادات	0.214080	0.421514	.318	.1467	.2	.4
٣	الربح من التشغيل	0.1261161	0.040332	.0832	.06066	.04	.13
٤	صافي الربح	0.0122173	-0.05998	.0311	.02672	.01	.05
٦	المدنيين	0.464110	0.045216	.2547	.29620	.05	.46
٧	الدائنين	0.0285208	0.14417	.0863	.08178	.03	.14

من خلال جدول (٤-٤) التحليل الإحصائي الوصفي لبنود القوائم المالية بعد استبعاد أثر حجم المنشآت، يتبين أن متوسط الإيرادات منسوباً لحجم المنشأة قد بلغ ٤٦،٠٠، كما بلغ متوسط تكاليف الإيرادات ٣١٨،٠٠، وبلغ متوسط صافي الربح منسوباً لمتوسط الحجم ٣١١،٠٠، كما بلغ متوسط المدنيين منسوباً لمتوسط الحجم ٢٥٤،٠٠، وبلغ متوسط الدائنين منسوباً لمتوسط الحجم ٠٠،٠٨٦٣.

ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 علي بيانات القوائم المالية، لتوضيح الأثر علي البيانات المالية بعد تطبيق هذا المعيار.

ولقد اختار الباحثون الاعتراف بالإيراد وفقاً لطريقة المدخلات، وعلى أساس جهود المنشأة من خلال حساب نسبة جهود المنشأة أو المدخلات المستخدمة الفعلية للوفاء بالتزامات الأداء إلى إجمالي الجهود أو المدخلات المتوقعة للوفاء بالتزام الأداء والتي تشمل الموارد المستهلكة، وساعات العمل المنقضية، ساعات الآلات المستخدمة، ولقد واجه الباحثون صعوبة في الحصول علي بيانات كل العقود مع مختلف العملاء حيث الطبيعة الخاصة للقطاع المختار، وللتغلب علي هذه الصعوبة تم استبدال نسبة تكاليف مدخلات الفترة إلي إجمالي تكاليف العقد، والتي تعد النسبة التي سيتم الاعتراف بالإيراد في ضوءها- بنسبة نمو تكاليف كل نوعية من الخدمات أو الأنشطة في العام الحالي عن العام الماضي مضرورياً في رصيد الحساب الذي ساهم في تحقيقه لسنة الأساس ٢٠١٦.

علي ذلك يمكن التوصل إلي قيم بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار IFRS 15 من خلال إيجاد معدل نمو التكاليف التي تحدث من أجل تحقيق رصيد هذا الحساب، ويمكن حساب معدل نمو التكاليف التي تساهم في تحقق أرصدة الحسابات المختلفة بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل نمو التكاليف} = \text{تكاليف السنة المستهدفة} / \text{تكاليف سنة الأساس}$$

ثم يتم بعد ذلك حساب قيم بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار IFRS 15 من خلال ضرب معدل نمو التكاليف التي تحدث من أجل تحقيق رصيد الحساب في رصيد الحساب بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الحساب المعدل} = \text{معدل نمو التكاليف} \times \text{رصيد الحساب المرتبط بها}$$

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

إذا بلغت تكاليف الإيرادات لشركة أورانج لعام ٢٠١٦، ٢٧٥٣٣٤٣٩٩٠، ولعام ٢٠١٧، ٢٩٦٢٣٩٩٧٣٦، وبلغت إيرادات عام ٢٠١٦ الأساس ١١٧٩١٤١٦٢١٠ فإنه يمكن التوصل لرصيد الإيرادات المعدل كما يلي:

$$\text{معدل نمو تكاليف الإيرادات} = 2703343990 / 2962399736 = 1,1 \sim$$

$$\text{رصيد الإيرادات المعدل} = 11791416210 \times 1,1 = 12570557831$$

ويوضح الجدول (٥-٤) التحليل الإحصائي الوصفي لبند القوائم المالية التي تم معالجتها وفقاً لخطوات المعيار ودراسة الفروق بعد أخذ أثر المعيار في الحساب.

جدول رقم (٥-٤) التحليل الإحصائي الوصفي لبند القوائم المالية المعدلة (الأرقام بالألف جنيه)

م	أرصدة الحسابات	المصرية للاتصالات			أورانج		
		الأرصدة المنشورة	الأرصدة المعدلة	تحديد الحجم	الأرصدة المنشورة	الأرصدة المعدلة	تحديد الحجم
١	الإيرادات	15547308	16821840	0.337	12677479	12970557	0.5225
٢	تكاليف الإيرادات	9783676	9783676	0.191	11570396	11570396	0.4246
٣	الربح من التشغيل	5763632	7038164	0.146	1107083	1400161	0.0434
٤	صافي الربح	558347	1109260	0.021	-1646481	-2074567	-0.076
٦	المدنيين	21210282	23600120	0.461	1241174	1352879	0.0496
٧	الدائنين	1303429	1325587	0.025	3957415	4392730	0.1612
٨	القيمة الدفترية لحقوق الملكية	24516823	19045539	1	12425779	12223091	1
٩	إجمالي الأصول	45700980	49798223	1	27449591	24824032	1

من الجدول (٥-٤) يتضح أن تطبيق معيار IFRS 15 علي القوائم المالية المنشورة قد أدى إلي تغيرات في قيم أرصدة بعض الحسابات الأمر الذي يوضح اختلاف آليات وطرق الاعتراف بالإيراد وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 عن المعايير المطبقة علي القوائم المالية.

ويمكن عرض الإحصاء الوصفي لشركتي المصرية للاتصالات وأورانج وذلك بعد أخذ أثر تطبيق معيار IFRS 15 بعين الاعتبار كما بالجدول (٦-٤).

جدول رقم (٦-٤) التحليل الإحصائي الوصفي لبند القوائم المالية بعد التطبيق وتحديد الحجم

م	البند	المصرية للاتصالات	أورانج	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أكبر قيمة
١	الإيرادات	0.3378	0.5225	0.430	0.1306	0.3	0.5
٢	تكاليف الإيرادات	0.1911	0.4246	0.308	0.1651	0.2	0.4
٣	الربح من التشغيل	0.1464	0.0434	0.0949	0.07283	0.04	0.15
٤	صافي الربح	0.0216	-0.076	0.0108	0.01527	0.00	0.02
٦	المدنيين	0.4611	0.0496	0.2554	0.29097	0.05	0.46

م	البند	المصرية للاتصالات	أورانج	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أكبر قيمة
٧	الدائنين	0.0259	0.1612	.0936	.09567	.03	.16
٨	القيمة الدفترية لحقوق الملكية	1	1	1.000	0.000	1.00	1.00

من خلال جدول (٤-٦) التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات القوائم المالية المعدلة وبعد استبعاد أثر حجم المنشآت، يتبين أن متوسط الإيرادات نسبياً لحجم المنشأة قد بلغ ٠,٥٠، كما بلغ متوسط صافي الربح نسبياً لمتوسط الحجم ٠,٠١٠٨، كما بلغ متوسط تكاليف الإيرادات ٠,٣١٨، وبلغ متوسط الربح من التشغيل نسبياً لمتوسط الحجم ٠,٠١٥، كما بلغ متوسط المدينين نسبياً لمتوسط الحجم ٠,٤٦، وبلغ متوسط الدائنين نسبياً لمتوسط الحجم ٠,١٦.

تالياً: الإحصاء الوصفي لمستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يمكن قياس مستوي التحفظ المحاسبي بأكثر من نموذج مختلف ومن أبسط النماذج المستخدمة في قياس التحفظ المحاسبي نموذج نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية، وتم حساب القيمة الدفترية وفقاً للمعيار المقترح بينما تم حساب القيمة السوقية من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم  $\times$  السعر السوقي للسهم، ويقوم هذا النموذج علي نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للشركة، ويمكن تطبيق هذا النموذج علي شركات العينة المختار كما بالجدول (٤-٧).

جدول (٤-٧) الإحصاء الوصفي للتحفظ المحاسبي

م	اسم الشركة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	القيمة الدفترية/ القيمة السوقية
١	المصرية للاتصالات	19045539000	22908900000	0.831
٢	أورانج	1222309100	7035638852	0.173
	المتوسط			0.502
	أكبر قيمة			0.831
	أدنى قيمة			0.173

### نتائج إختبارات الفرض البحثي

لتحقيق اختبار الفرض البحثي سيقوم الباحثون بإجراء اختبار الارتباط للكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك ستقوم باختبار الانحدار لبيان أثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع، وذلك كما يلي:

#### أولاً: إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

أظهرت نتائج الارتباط بين متغير الدراسة المستقل والمتغير التابع أن العلاقة بعد تطبيق معيار IFRS 15 بين صافي الربح والتحفظ المحاسبي ٤٧,٢٪، ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول (٤-٨).

جدول (٤-٨) مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمستقل

م	المتغيرات	الأرباح	التحفظ المحاسبي
١	صافي الربح	١	
٢	التحفظ المحاسبي	٠,٤٧٢	١

## ثانياً: تحليل نتائج نموذج الانحدار للفرض البحثي :

يمكن بيان نتائج تحليل نموذج الانحدار للفروض الفرعية كما يلي:

## نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي للفروق الجوهرية بين قيم عناصر القوائم المالية قبل وبعد تطبيق المعيار وجود فروق جوهرية بين قيم البنود وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٦؛ الأمر الذي يعني رفض الفرض الفرعي العدمي الأول والذي ينص على " لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15"، وقبول الفرض البديل، ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول (٩-٤).

جدول (٩-٤) نتائج اختبار الفروق الجوهرية بين قيم القوائم المالية قبل وبعد تطبيق IFRS 15

الاختبار	اختبار T	مستوي المعنوية	اختبار F	مستوي المعنوية
قيمة الاختبار	٠,٥٦٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠١٠

كما أظهرت نتائج التحليل الاحصائي للفروق الجوهرية بين قيم عناصر القوائم المالية قبل وبعد تطبيق المعيار من خلال اختبار Mann-Whitney وجود فروق جوهرية بين قيم البنود وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠١؛ الأمر الذي يعني رفض الفرض العدمي والذي ينص على " لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15"، وقبول الفرض البديل بوجود فروق جوهرية.

## تحليل نتائج نموذج الانحدار للفرض الفرعي الثاني

ينص الفرض الفرعي العدمي الثالث: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية لقيم صافي الربح بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على مستوى التحفظ المحاسبي". ويوضح جدول التحليل الأحصائي رقم (١٠-٤) مصفوفات الانحدار للمتغير المستقل والمتغير التابع يمكن للباحث إستنتاج مايلي:

جدول (١٠-٤) مصفوفة الانحدار لصافي الربح بعد تطبيق IFRS 15 على مستوى التحفظ المحاسبي

مستوي المعنوية	اختبار T	معامل الانحدار Bi	الثابت
٠,٠٢	١,١١٢	٠,٣١٠	
٠,٠١	١,٥١	٠,٥٦٤	الربح
		الثابت = ٠,٣١٠	
		معامل الارتباط R = ٠,٤٧٢	
		معامل التحديد R2 = ٠,٢٢٣	
		مستوي المعنوية = ٠,٠١٠	

من خلال جدول التحليل الأحصائي رقم (١٠-٤) أظهرت نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة التأثيرية لصافي الربح بعد تطبيق معيار IFRS 15 على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث يتضح ذلك من خلال دالة الانحدار عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية، ويستدل على ذلك من خلال مستوى المعنوية الذي بلغ ٠,٠١؛ كما بلغ معامل الانحدار ٠,٢٢٣ الأمر الذي يعني رفض الفرض الفرعي العدمي الثالث والذي ينص على " لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية لصافي الربح بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على مستوى التحفظ المحاسبي" وقبول الفرض البديل.

### ثالثاً: نتائج إختبار الفرض الرئيسي للدراسة

ينص الفرض الرئيسي في صورته العدمية على "لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية". ولتحديد مدي إمكانية قبول الفرض الرئيسي من عدمه الاستعانة بجدول الانحدار رقم (٤-١١) على النحو التالي:

جدول (٤-١١) نتائج الانحدار والارتباط لمتغيرات الفرض الرئيسي للدراسة

IFRS 15							المتغيرات
الخطأ المعياري	قيمة F	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية	اختبار T	معامل الانحدار Bi	معامل التحديد	
-	-	-	٠,٠٠٧	٠,٣٢٢	٠,٠٧٥		الثابت
٠,٠٩٦	٨,٦١٨	٠,٤٩	٠,٠١٩	٢,٩٣٦	٠,٩١٩	٠,٥١٩	التحفظ
			٠,٧٥	=	الثابت		
			٠,٧٢٠	=	معامل الارتباط R		
			٠,٥١٩	=	معامل التحديد R2		
			٠,٠٠٩٦	=	مستوي المعنوية		

يوضح الجدول رقم (٤-١١) المعلمات الإحصائية الأساسية للعلاقة التآثرية للمتغير المستقل قيم البنود المالية بعد تطبيق IFRS 15 على المتغير التابع مستوي التحفظ المحاسبي، حيث يتضح من خلال دلالة الإنحدار وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية، ومن خلال الجدول يتضح أن، قيمة معامل التحديد تساوى ٠,٥١٩، وهذا يعنى أن ٥١,٩٪ من التغير في المتغير التابع "مستوي التحفظ المحاسبي" يرجع إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15، وبلغ مستوى المعنوية ٠,٠١٩، وهذه القيمة تعنى معنوية نموذج الإنحدار ووجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

ومما سبق وبالنظر إلى الجدول (٤-١١) نجد أن العلاقة الارتباطية بين تطبيق IFRS 15 والتحفظ المحاسبي قد بلغ معدل ٧٢٪، وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الرئيسي العدمي "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية" وقبول الفرض البديل بوجود ذلك الأثر والمتمثل في ٥١,٩٪.

ولقد تبين أيضاً من نتائج اختبار الانحدار المتعدد Multipule Regrission أن نتائج الإنحدار لبنود القوائم المالية على مستوي التحفظ المحاسبي قد بلغت ٥٩,٥٩٠، وهذا يعنى أن ٥٩٪ من التغير في المتغير التابع "مستوي التحفظ المحاسبي" يرجع إلى تأثير بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير الدولي IFRS 15، وبلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠٢ الأمر الذي يدل على معنوية تأثير تطبيق المعيار على مستوي التحفظ المحاسبي.

### خلاصة ونتائج وتوصيات البحث :

#### خلاصة البحث:

يستهدف هذا البحث دراسة الأثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تم تناول الإطار النظري لموضوع البحث وإستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، وتم إختبار فروض البحث، وإعتمد الباحثون في إختبار فروض البحث علي نموذج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وقد تم إجراء الدراسة

الإفتراضية علي عينة من الشركات المساهمة العاملة في قطاع الاتصالات، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية وهما شركتي المصرية للاتصالات وأورنج.

## نتائج البحث

يمكن للباحثون عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث كما يلي :

### نتائج البحث النظرية :

1. قدم معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) الإيراد من العقود مع العملاء إطاراً شاملاً للإعتراف والقياس والإفصاح عن الإيرادات يمكن تطبيقه علي كافة الصناعات والمعاملات مما يقلل من الحاجة إلي العديد من الإرشادات التفسيرية لكل حالة أونموذج أعمال علي حدة .
2. هناك إختلاف بين طريقة الإعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي رقم (١٥) وطرق الإعتراف بالإيراد في المعايير السابقة حيث يتطلب المعيار الدولي رقم (١٥) تطبيق نموذج ذوخمس خطوات عند الإعتراف بالإيراد تتمثل في تحديد العقد مع العميل ، تحديد التزامات الأداء بالعقد ، تحديد سعر المعاملة ، تخصيص سعر المعاملة علي التزامات الأداء بالعقد ، الإعتراف بالإيراد عند الوفاء بالالتزامات الأداء.
3. زيادة مستوي التحفظ المحاسبي يعمل علي زيادة مستوي ملاءمة وموثوقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات .
4. الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي يساهم في زيادة جودة وإستمرارية الأرباح وقدرة المساهمين علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

### نتائج الدراسة الإفتراضية :

5. توصلت الدراسة الإفتراضية إلى رفض الفرض الرئيسي العدمي "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية".
6. توصلت الدراسة الإفتراضية إلى رفض الفرض الفرعي العدمي الأول والذي ينص علي "لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 .
7. توصلت الدراسة الإفتراضية إلى رفض الفرض الفرعي العدمي الثاني والذي ينص علي "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصافي ربح المحاسبي بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي".

### توصيات البحث

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحثة توصي بالآتي:

1. ينبغي أن تسعى كافة المنشآت المصرية للإستعداد لتبني المعيار الجديد بوقت كاف من خلال تدريب وتأهيل محاسبيا وكافة العاملين في المنشأة ( سواء الإدارة العليا أوالمحاسبين أرجال التسويق) لفهم إرشادات المعيار والتعامل مع الآثار الناتجة من تبني المعيار الجديد , فضلاً عن تعديل بعض السياسات والشروط التعاقدية وتطوير النظم المحاسبية والتكنولوجية وهيكلة الرقابة الداخلية للإستجابة للمعيار.

٢. يجب تحليل وتقييم الأثار المحتملة لتطبيق IFRS 15 علي تحسين ثقة المستثمرين في القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية.

#### المجالات البحثية المستقبلية

١. أثر تبني المعيار الدولي رقم (١٥) للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء على قرار منح الائتمان وقدرة المنشآت على الاقتراض وتكلفة التمويل في المنشآت المصرية .
٢. أثر تبني المعيار الدولي رقم (١٥) للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء على عملية الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الإلكترونية .



## المراجع

### أولاً المراجع العربية

#### أ- الدوريات العلمية:

١. ابوخرانة، إيهاب محمد، (٢٠١١)، " اثر هيكل رأس المال واجل الديون علي التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية " مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٢.
٢. الجرف، ياسر أحمد، ٢٠١٤، قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدي الممارسات الإنتهازية للإدارة: دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢.
٣. الشرفاوي ، مني حسن أبوالمعاطي ، (٢٠١٣)، إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة السويس ، العدد ١.
٤. الرشيدى ، طارق عبد العظيم يوسف ، (٢٠١٦)، أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم(١٥) علي قائمة الدخل في شركات المقاولات (دراسة تطبيقية)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،المجلد، ٢٠، العدد ٣، ص ص.٤٨٣-٥٣٦.
٥. النجار، جميل حسن، (٢٠١٤)، " قياس مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره علي القيمة السوقية للسهم ك دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، المجلد ١٧ العدد ٢.
٦. حسين ، علاء علي أحمد،(٢٠١٧)، نماذج محاسبية مقترحة لقياس التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs علي مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية : دراسة تطبيقية ، مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢١ ، العدد ١، ص ص.٩٧٧-١٠٤٧.
٧. سليمان، أحمد فتحي إسماعيل،(٢٠١٨)،"أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة ،جامعة قناة السويس، المجلد ٩، العدد١، ص ص ٥١٨-٥٤١.
٨. فؤاد، ريمون ميلاد،(٢٠١٦)، " اثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS - IAS " علي التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية) "، الفكر المحاسبي، مصر، المجلد ٢٠، العدد٢.
٩. كعموش، شريف علي خميس إبراهيم ، (٢٠١٨)، أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع علي مستوي التحفظ المحاسبي : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الاسهم السعودي ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٢، العدد٣، ص ص.٦٦٧-٦٢٤ .
١٠. هاشم ، هبة جمال،(٢٠١٨)،" تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRS 15 الإيرادات من العقود مع العملاء وأثره علي مصداقية وجودة التقارير المالية " دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٢، عدد١.

## ب- الرسائل العلمية

١. خالد، سارة عبد الناصر حسين، (٢٠١٥)، "دراسة مقارنة للاعتراف بالإيراد والأثر علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
٢. زكي، مايكل سعد شوقي، (٢٠١٧)، "أثر التحفظ المحاسبي علي ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) : دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة السويس.
٣. محمد، عمرو محمد خميس، (٢٠١٧)، "أطار مقترح لتكييف معيار التقرير المالي الدولي للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء وفقا لبيئة التقرير المالي في مصر: دراسة تجريبية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية تجارة، جامعة اسكندرية.
٤. مصطفى، سيد محمد سيد، (٢٠١٤)، "نموذج مقترح للمحاسبة عن الأيراد في ضوء المتغيرات المعاصرة: دراسة اختبارية" رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
٥. نوفل، محمد عبدالله، (٢٠١٧)، "المحاسبة عن الإيراد في ضوء معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ وتأثيره علي جودة الأرباح : دراسة نظرية وميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

## ثانياً: المراجع الأجنبية :

1. Al-shatnawi, H., (2017) , The Possibility of The Jordanian Industrial Corporations to Apply The IFRS No.15.Asian Journal of Finance & Accounting, 9(1) ,375-395.
2. Ball, R., and Shivakumar,L., (2005)," Earnings Quality in U.K. private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness", Journal of Accounting and Economics, Vol.39 ,No.1, PP.83-128.
3. Ball,R.; Kothari,S. and Nikolaev,V., (2013-a), "On Estimating Conditional",The Accounting Review ,Vol.88, No.3, pp.755-787.
4. Barker, R., & McGeachin, A. (2015). An analysis of concepts and evidence on the question of whether IFRS should be conservative. Abacus, 51(2), 169-207.
5. Basu,S., (1997), "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol.24, No.1, PP.3-37.
6. Beaver, W., & Ryan, S. G., (2005)," Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies, 10((2-3)), 269–309
7. Bromwich,M., R.Macve, and S.sunder,(2010), Hicksian income in the Conceptual framework, Abacus, Vol.46,No.3,pp.348-76.
8. Fangshu, Zhu, (2015), Review of U.S. GAAP and IFRS Convergence: Revenue Recognition Aspects, Research Journal of Management Sciences . 4(5), 21-36.

9. Givoly, D.; Hany ,C., (2000)," The Changing time-series Properties of earnings,cash flows and accruals: Has Financial Reporting become more Conservative?", Journal of Accounting and Economics,Vol.29, pp.287-320.
10. Hamdan, A ; Abakh ,M; and Al-Ataibi, .M, (2011),"Factors Influencing the Level of Accounting Conser vatism in the Financial Statements" International Business Research vol.4, No.3; pp.145-155. Available at: <http://www.Ccsenet.Org/ibr>.
11. Hansen, J.; Hong, K.; and Park, S., (2018), Accounting Conservatism : A life Cycle Perspective, Advances in Accounting, 40:76-88.
12. Hasanen, M.; Hamed, S.; Talib, M. A.; & Ali, D. M. (2014). A Proposed Model To Address Convergence Determinants, Ifrs & Fasb: Measurement & Disclosure Of Revenue Recognition" The Case Of Egypt". International Journal of Academic Research, 6(3).
13. Hendrikson,E.,2018, Accounting Theory,Irwin,Inc.
14. Jones, J. P.; Pagach, D. (2013). The next step for revenue recognition . The CPA Journal, 83(10), 30.
15. Kasztelink,K.,(2015),The Value Relevance of Revenue Recognition Under International Financial Reporting Standards ,Accounting and Financial Research,4(3),p88.
16. khamis,A., (2014), Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard (IFRS 15): Evidence From Egypt, Journal of Accounting and Business Dynamics, Vol. 3(2), pp 1-18.
17. Lara,J.; Mora,A.; and Penalva,F.,(2011)," Conditional Conservatism and Cost of capital", Review of Accounting studies, Vol.16, No.2,pp.247-271.
18. Lawrence,A.;Sloan,R.;and Sun,Y.,(2013), Non-discretionary Conservatism: Evidence and Implications, ,Journal of Accounting and Economics,56,(2/3),112-133.
19. Lin,H.,(2006), "accounting discretion and managerial conservatism:An intertemporal analysis", Contemporary Accounting Research 23(4),1017-1041.
20. Mashoka, T.; Abu-hommous; Ala'a Adden.,(2018), The Effect of Conservatism on Earnings Quality, Jordan Journal of Business Administration, Volume 14, No. 1.
21. Myers, L.; Schmardebeck, R.; Seidel, T. ; & Stuart, M. D. (2016). Increased Managerial Discretion in Revenue Recognition and the Value Relevance of Earnings. Vanderbilt Owen Graduate School of Management Research Paper, (2559438).

22. Penman,S.; and Zhang,X.,(2002), " Accounting Conservatism,The Quality of Earnings and Stock Returns",The Accounting Review, Vol .77, No.2, PP.237-264.
23. Rick, B.; Churyk, N. ; & Reinstein, A.; (2016). Recognizing software revenue: ASU 2014-09 likely will lead to more aggressive revenue recognition for software companies. Strategic Finance, 97(8), 39-46.
24. Roychowdhury,S.& X.Martin., (2013)," Understanding discretion in conservatism: an alternative viewpoint", Journal of Accounting and Economics 56(2-3)Supplement (1), :134-146.
25. Ruch, G. ; Taylor, G., (2014)," The Effects of Accounting Conservatism on financial Statements and Financial Statements: Users: A Review of the Literature,Working Paper,Available at: <http://www.ssrn.com/abstract=193172>.
26. Smith,J.; Skousen, F., (2017),"Intermediate Accounting", South-Western publishing, Cincinnati, Ohio.
27. Vyas,D., (2011),"The Timeliness of Accounting Write-Downs by U.S. Financial Institutions During the Financial Crisis of 2007-2008", Journal of Accounting Research, 49(3), 823-860.
28. Wagenhofer,A., (2014), The role of revenue recognition in performance reporting, Accounting and Business research, Vol.44, No.4, pp.349-79.
29. Watts, R.L, (2003-a), "Conservatism in Accounting : Part 1: Explanation and Implications, Accounting Horizons,Vol.17, No.3, pp.207-221.

#### **B Thesis :**

- 1 - Tong,Y.H,(2005), "Determinants and Economic consequences of discretionary accounting conservatism", PhD Dissertations, Washington University.

#### **C – Reports , laws and standards :**

1. Financial Accounting Standards Board (FASB), (2010) , Qualitative Characteristics of Accounting Information : Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, para.BC3.27,P.28.
2. .... , (1980), Qualitative Characteristics of Accounting Information : Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Available at: <http://www.fasb.org>.
3. International Accounting Standards Board (IASB) ,1989, Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements Paragraph 37, Available at: [www.iasb.org](http://www.iasb.org).
4. .... ,(2008), Exposure Draft of an Improved Conceptual Framework for Financial Reporting,p.49.

5. ...., (2008), Discussion paper: preliminary view on Revenue Recognition in contracts with customers, London: IASB.
6. ...., (2010), Conceptual Framework for Financial Reporting, para. BC3.27, P.60.
7. -....., (2014), . Basis for Conclusions on IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. Available Online at <http://www.ifrs.org>